العدد ٧٤ — ٧٥٧

Wed. 3 Dec. 1930

السنة الثامنة

صاحب الجريدة ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول

نسيم ملول

بدل الاشتراك:

١٠٠ غرش فلسطيني في القدس

١٢٥ غرشاً في سائر انحاء فلسطين والخارج

مكتب توكيل الجريدة فى سوريا: بشارع جورج بيكو — بيروت

لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت ممضاة بامضاء صاحب الجريدة والمستلم

العنوان التلغرافي: «السلام» القدس

السلام

جريدة حرة؛ تصدر مرتين في الاسبوع

AL-SALAM

(THE PEACE)

Editor: Dr. N. MALLOUL

SUBSCRIPTION

In Jerusalem P.P. 100

In Palestine & Abroad „ 125

Syrian Office: Georges Picot St. Beyrouth

Money orders payable to the Publisher

JERUSALEM (Palestine).

Teleg. AL-SALAM Jerusalem

القدس ٣ دسمبر (كانون اول) ١٩٣٠ — ١٣ كسلف ٥٦٩١ — ١٢ رجب ١٣٤٩

خواطر الاسبوع

السياسة تفرق، والحياه توفق!

ان تكاتف صناع الاحذية العرب واليهود وتضامنهم الاخير وقيامهم بالمظاهرات فى القدس وحيفا ويافا في الاسبوع الماضي، لخير درس نتلقاه الان، لان المهم في ذلك كله، اشتراك المصالح الحقيقي بين اهالي هذه البلاد على اختلاف مذاهبهم وعناصرهم.

وقد تكلمنا غير مرة عن مسألة المنتوجات المحلية، وقلنا حينئذ باننا اذا اردنا ترقية بلادنا، وتحسين شؤون معيشتنا، فليس لدينا سبيل سوى استزادة الموارد الاقتصادية وللتوصل الى الزيادة الموموقة، علينا تعضيد المنتوجات المحلية بالاقبال عليها دون غيرها، وهو من اهم واول الواجبات على كل وطني مخلص لبلاده.

وهكذا فان للفلاح والصانع الفلسطيني كل الحق بمطالبة اخوانهم الفلسطينيين بتعضيد منتوجاتهم، كما ان على المنتجين الاهتمام بتحسين منتوجاتهم واتقان مصنوعاتهم، وتخفيض اثمانها جهد الطاقة على ما يلتئم مع مطالب الجمهور ومقدرته الاقتصادية ومتى فعلوا ذلك وجب على الجمهور تفضيل المنتوجات المحلية على واردات الخارج اياً كان نوعها.

ان مسألة الاحذية الاجنبية في فلسطين قد اخذت لها دوراً مهماً فى ماجريات حياتنا. فانه يوجد لدينا المئات من صناع الاحذية المسلمين واليهود والمسيحيين، وحياة الالوف من النفوس متوقفة على هذه الصناعة، والمسألة هنا ليست مسألة خلاف ديني او سياسي، بل هي المصلحة العامة التي توحد الجميع وتجعلهم يقفون صفاً واحداً ويداً واحدة في وجه مزاحمة واردات الخارج التي تهددهم وتهدد البلاد معاً بالشر الوبيل والخطر العظيم

وهذا مادعا عمال صناعة الجلد من جميع العناصر والمذاهب الى الاتحاد والتعاون في الاحتجاج على واردات الخارج من الاحذية التي طغت على اسواق فلسطين قاطبة مستصرخين في احتجاجاتهم وتظاهراتهم اخوانهم بتعضيدهم واعانتهم في حفظ كيانهم، والخطر لاعظم مما يتصوره المرء بحيث يمكن ادغام ذرة من السياسة فيه، على ما صرح به الخطباء في الاجتماع الاحتجاجي العام الذي عقده صناع الاحذية في القدس كما تقدم.

عمل محسوس

ولما اننا نعضد هذه الحركة بكل قوانا، لعلمنا بانها العماد الذي يتوقف عليه رقي البلاد وتقدمها وفلسطين اليوم قد اخذت تدخل عهداً جديداً من الرقي الاقتصادي ومزاحمة المنتوجات الاجنبية الراقية تهدد نبت رقينا بالهلاك والبوار ولهذا فاننا نرى بانه لا يصح الاكتفاء بالاحتجاجات والقاء الخطابات فقط، بل يجب تلمس الطرق العملية للقضاء على ذلك الخطر المحدق والسير بالبلاد وبمنتوجاتنا الى الامام في سبيل الرقى المنشود.

وطبقاً لما تقدم، فاننا نرى ان على صناع الاحذية الاتحاد اتحاداً وطيداً ضمن هيئة منتظمة لا تفتر عن ترويج مصنوعاتهم وتعزيز مركزها في اسواق البيع والشراء وانشاء شركات تعاون، وفتح المخازن الكبيرة للبيع وتاسيس صناديق لاقراض الاعضاء قصد شراء المواد الخام اللازمة لهم وتخفيض اثمان المصنوعات قدر الاستطاعة

ان على صناع الاحذية ان يعلموا بان الاتحاد قصد الاحتجاج وحده لا يكفي، بل عليهم ان يتحدوا اتحاداً عملياً محسوساً. فان بضعة من الصناع او اصحاب مصانع الاحذية لن يستطيعوا المزاحمة، وليس في وسعهم انشاء مخزن واحد يلفت انظار الجمهور ويستغويه على مثال مخازن احذية الخارج، ولا يمكنهم الاعلان عن مصنوعاتهم الاعلان الملائم الذي يأتيهم بالفائدة المنشودة. اما اذا وجدت نقابة او انشيء اتحاد لهم، ففي وسعهم اجراء كل ذلك، وما القوة الا بالاتحاد. وهذا ما يجب عليهم عمله الان بعد تلك التظاهرات والاحتجاجات، وعلى كبار هذه الصناعات من مسلمين ومسيحيين ويهود ان يخطوا معاً متحدين متضامنين هذه الخطوة العملية قبل فوات الاوان، حيث لات ساعة مندم!..

الصحافيون وصناع الاحذيه.

ان تلك الحاجة التي شعر بها صناع الاحذية الى الاتحاد والتفاهم دون فلسفة او سياسة في سبيل نجاح مصالحهم المشتركة لم يستطع الشعور بها والتعريب عنها اصحاب الحرف والمهن الاخرى في البلاد.

فقد فكر بعض الصحافيون اثر تعطيل جريدتي «دوار هايوم» و«فلسطين» في عقد اجتماع او «مؤتمر» للصحافيين للمفاوضة فى حالة الصحافة من الوجهة القانونية، والنظر فى المطالب التي يصح مطالبة الحكومة بها، وهو امر يتعلق بمهنة الصحافة فى حد ذاتها حيث لم يكن من الضروري مزج السياسة به. على ان معظم الصحف العربية لم ترتح الى هذا الاقتراح. فان بعضها قد اجاب «فلسطين» الداعية الى ذلك بانه اذا اجتمع الصحافيون تحت سقف واحد، فانه برهان على احتمال التفاهم بين العرب واليهود!...

ان هذا الخوف ليس دليلا على انه ليس لصحافيي العرب واليهود ما يصح طرحه على بساط البحث للتفاوض فيه معاً، كما انه ليس دليلا على ان الاتفاق بين العرب واليهود مستحيل. ولكنه دليل على ان ثمت من يحول دون هذا الاتفاق ويسعى بكل قواه لمنع وقوعه بكل الطرق الممكنة. ومهما يكن من الامر، فاننا لم نكن اصحاب هذه الدعوه الان بعد ان قوبل اقتراحنا هذا من الصحافيين العرب بالصد عام ١٩٢٢، كما اننا لم نكن من رافضيها هذه الدفعة. على اننا لا نزال نعتقد منذ ذلك الحين اي منذ عرضنا فكرتنا هذه على الزملاء عام ١٩٢٢ بان الاتفاق بين العرب واليهود قاب قوسين منا او ادنى، لانه من اهم الضروريات للعرب ولليهود وللبلاد جميعاً، وانا على يقين تام بانه لا بد ان يقع، إن لم يكن اليوم ففي الغد!.

الكرة والسياسة

لقد حدث فى حيفا يوم السبت الماضي امر يؤسف له ويرتاح اليه المرء معاً. فقد تعين ذلك اليوم للمباراة بلعب الكرة بين فرقة يهودية وفرقة اخرى من الجنود البريطانيين، ولكن المباراة الغيت بأمر من المندوب السامي؛ وقد كانت فى ذات المكان واليوم مباراة اخرى بين فرقة يهودية وفرقة «الاتحاد» العربية.

اننا نأسف جداً للامر الاول. اي وضع حاجز بين اللاعبين البريطانيين وبين الوطنيين Natives وقد تباروا معاً فى ميدان الرياضية نيفاً وعشر سنين فلم يحدث بين الفريقين حادث يبرر هذا السلوك من قبل الحكومة. اما اذا كان الباعث على ذلك حساب سياسي، فانه فاسد مغلوط لا يصح الاعتماد عليه او العمل به.

على انه بالرغم من ذلك، فاننا نعرب عن ارتياحنا لان الغاء المباراة الاولى قد انتج المباراة الثانية. وهي مثال يقتدى به فى شؤوننا العامة؛ مما تقتضية الحالة الحاضرة...

مرض الملك حسين

برح جلالة الملك حسين بلاد غربته وعاد الى البلاد التى طالما صبت اليها نفسه وخفقت لاجلها جوانحه. وقد سر لذلك جميع ابناء البلاد الشرقية الذين شخصت ابصارهم وبصائرهم الى هذا العاهل العظيم والزعيم الكبير. على اننا نأسف لمرضه جد الاسف، وليس لدينا سوى ضم صوتنا الى اصوات انجاله واخوته الذين لا يفتأون يضرعون ويبتهلون لشانه اناء الليل واطراف النهار

وعودته هذه الى الشرق، تعيد الى ذاكرتنا زيارة جلالته عمان منذ بضعة اعوام، حيث كان الجو السياسي غير ما هو عليه اليوم، ونعيد الى ذاكرتنا ايضاً ان من اوائلك الذين تشرفوا بزيارة جلالته فى عمان اوانئذ وفد يهودي كبير من القدس كان مؤلفاً من ممثلي الجمعية الصهيونية والمجلس الملي العام ليهود فلسطين. على اننا نأمل بان الآمال التى كان يحلم العرب بنيلها سوف تحقق باذن الله، كما ان آمال اليهود تحقق ايضاً تلك الآمال التي كانت موضوع الحديث حينئذ بين تلك الوفود اليهودية وبين جلالة الملك حسين.

حول قاعدة الاتفاق

نشرت جريدة «فلسطين» في احد اعدادها الاخيرة مقالة افتتاحية بشأن الاتفاق بين العرب واليهود، فأشارت فيها الى شروط المفاوضات بهذا الشأن وقد ضمنت مقالتها تلك ما اعتادت قوله من الاختلاقات والمزاعم عن اليهود والصهيونيين في سائر مقالاتها كما انها لم تخل من التهديد والوعيد المأثورين عنها مما نضرب عنه كشحاً الآن ولكننا نريد البحث هنا في بيت القصيد من تلك المقالة المتعلق بشروط المفاوضات المؤدية الى الوفاق والتفاهم المتبادل بين العرب واليهود. قالت فلسطين ما نصه :—

«وهذه الاقلية اليهودية التي تعترف في قرارة نفسها بانها غير ذات حق كحق العرب في فلسطين، هي التي يجب عليها اولا ان تتقدم لفتح باب المفاوضات في امر الصلح، وهي تعترف الآن ان هذا الباب لن يفتح لها الا بمفتاح واحد وهو مفتاح الصراحة فعليها اذن ان تعترف قبل كل شيء بان السيطرة اليهودية على فلسطين لن تكون ابداً وان تقبل بعد ذلك برأي المستر جارفن اكتب الكتاب السياسيين من الانكليز فتعمد الى وضع حدود لا تتعداها لتوسعها المادي والاقتصادي وتقول غير ما لبس ولا غموض انها تريد «كذو كذا» لا اكثر على شرط ان يكون هذا هو الحد النهائي الذي لا يصح تجاوزه مطلقا وعلى شرط ان يكون هذا الذي تطمع فيه مما لا يؤذي العرب في حالهم ولا في مستقبلهم ومما يجوز لهم ان ينزلوا عنه حباء في انهاء هذه الحال القلقة المضطربة وفي وضع اسس ثابتة يقوم عليها السلام الدائم في المستقبل.»

وجوابا على ذلك نقول بانه ليس من المهم ان نعرف على من يتعين امر فتح باب المفاوضة مادام زعماء العرب يعلمون جيداً بان اليهود قد تقدموا غير مرة لفتح هذا الباب، ليس لانهم يعتبرون انفسهم بانهم ذوو حق اقل مما للعرب، لان ذلك غير حقيقي كما هو معلوم. فان قوة أية فئة كانت او نفوذها يمكن ان تزداد او تضعف اذا كانت اكثرية او اقلية، اما حقوقها فلن تكون كذلك. هذا لان العرب هم اقلية في طربيا مثلا فهل يمكن ان لا تكون لهم ما لليهود — وهم الاكثرية — من الحقوق بمجرد كونهم اقلية هناك؟. ولهذا سواء كان عدد اليهود في فلسطين ١٠٠ الفا او عشر اضعاف هذا العدد. فان حقوقهم لن تتغير البتة!..

وهذا يعتبر جوابا على ما قالته «فلسطين» فيما تقدم، بان على الاقلية اليهودية «ان تعترف قبل كل شيء بان السيطرة اليهودية على فلسطين ان تكون ابداً»، لاننا كما تقدم بنا القول باننا لا نرى بان حقوقنا اليوم اقل من حقوق العرب؛ ولذلك فلا يمكننا التصور بانه من المحتمل ان يأتي يوم نعلن فيه بان العرب ذوو حقوق اقل من حقوقنا نحن، مهما كان عددنا، مادامت الحقوق غير متعلقة بالارقام، وما دمنا لا نتطلع اليها كجوهر سياسي، بل كجوهر ادبي، لا اكثر ولا اقل

وهذه القاعدة توضح موقفنا فيما اذا كان على اليهود ان يكونوا اكثرية في البلاد او ان يظلوا فيها اقلية، لان هذه المسألة ليست في عالم الوجود عندنا فقد كتب محرر جريدة «هآرص» وهو من اكابر الصحافيين اليهود واكثرهم نفوذاً منذ ثلاث سنوات مانصه. «لنفرض بان عدد اليهود في فلسطين ١٧٠٠٠٠٠ نسمة، وعدد العرب ١٦٩٩٩٩٩ نسمة فقط، فهل يكون هذا باعثا على تغير الحال، وهل تحل المسألة الفلسطينية بمجرد كوننا أصبحنا اكثرية رقمية؟.. كلا!. فان ذلك لن يزيد حقوق اليهود شيئاً؛ او ينقص من حقوق العرب كما انه لن يحل المسألة الصهيونية»

ومن المعلوم أن غاية الصهيونية انشاء مركز يهودي قومي في فلسطين يستطيعون فيه ترقية حياة يهودية قومية حرة، وانشاء تمدن يهودي يصبح قبلة ترنوا اليها ابصار اليهودية العالمية، فتستمد منها نفوذها. ولهذا فليس ثمت مجرد وجود فئة مؤلفة من كذا من النفوس، ولها العشرات من المدارس؛ وعدد من الكتاب والصحافيين، والجامعة العبرية — لا اكثر ولا اقل، بل يجب ان يوجد في فلسطين شعب يهودي سليم صحيح وبينما ان الحالة الاقتصادية السليمة شرط لازم لوجود شعب كهذا؛ فان السيطرة لن تكون شرطاً لازماً له. ولهذا فقد كثرت بين الصهيونيين العناصر التي لا تعير مسألة «الدولة اليهودية» اهتماماً قط. وهذا ما دعاهم الى القول ايضاً بان وجود شعب سليم كهذا؛ الذي يتكون منه الوطن القومي في فلسطين. لا يناقض بمصالح العرب البتة؛ ولا يحول دون رقيهم الطبيعي الصحيح.

وقد يعتبر جوابا على طلب «فلسطين» الاخير، بان يعمد اليهود» الى وضع حدود لا تتعداها (اليهودية) على شرط ان يكون هذا هو الحد النهائي الذي لا يصح تجاوزه مطلقاً». فان هذا الحد يمكن ان يعينه شخص لا يفهم ما يقوله هو نفسه، او انه يشترط شرطاً لا يستطيع انسان او شعب قبوله، حتى ولو اراد ذلك. لانه ماذا يمسى يكون معنى الرقي؟.

فهل على اليهود الاشتراط على انفسهم منذ البدء بان عددهم لن يربو على نصف مليون مثلا، فاذا رزقوا بغلام بعد هذا العدد فما عليهم الا خنقه او اخراجه من البلاد؟.. او انه يجب التعهد منذ البدء ان عدد المصانع او المدارس اليهودية لن يزيد عن عدد معين؟...

كيف يستطيع جسم حي نام سليم ان يضع نفسه ضمن دائرة محصورة، ثم يقول هذه منطقتي فلن اتعداها؟ نعم انه توجد حدود للحقوق، او للمطالب السياسية لكل انسان ولكل امة، اما وضع الحدود لرقيه الطبيعي والادبي والاقتصادي فمن رابع المستحيلات، لان كل رقي من شأنه ان يعود بالخير على البلاد وعلى الاهلين جميعاً

ومهما يكن من الامر، فاننا لا نتغاضى عن الحقيقة وتلك الحقيقة هي ان هناك اسباباً خلقت هذا المطلب، وهي ان صاحب «فلسطين» وزملاءه يخشون ازدياد عدد اليهود الى درجة يصبحون معها خطراً يهدد العرب ورقيهم القومي. على اننا نقول بانه مهما تكن الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوفاق والتفاهم المتبادل بين الامتين فان القاعدة الانسانية لهذا الوفاق يجب ان تكون الثقة المتبادلة يعمل بمقتضاها كل من الفريقين على السواء وبدون هذه الثقة، وبدون وجود الرغبة التامة في الوفاق، فان كل شروط توضع لذلك من شأنها إقصاء الوفاق المنشود وايجاد العثرات في سبيله. ومن الواضح المعلوم انه ليس ثمت لمخاوف العرب من مجال، لان اليهود يبقون دائماً ابداً اقلية صغيرة بين ملايين العرب الذين يقطنون الشرق الاوسط، مهما ازداد عددهم.

ومن اهم الامور المطروحة على بساط البحث الآن في فلسطين مسألة الاراضي والفلاحين والاعمال لدى العرب والدوائر ذات الاستقلال الذاتي وغير ذلك. ولسنا نرى في كل هذه المسائل كلها مسألة واحدة يتعسر حلها على ما يوافق مصالح العرب واليهود معاً. والطريق الوحيدة لذلك الشروع في المفاوضات مباشرة بين العرب واليهود. اما من عساه يتقدم اولا لفتح باب المفاوضات فهو امر هين. لانه متى اظهر العرب بان دوائرهم اخذت تدرك فضل الوفاق وتشعر بضرورة حدوثه وقد شرعت تفكر في نقاط معينة بشأنه فانه مما لا شك فيه بان اليهود يتولون فتح ذلك الباب المنشود والسلام. (يهودي)

سمبسون والصناعة في فلسطين

بقلم رئيس اتحاد اصحاب الصنائع في فلسطين

(٢)

وعدا ما تقدم، فان في وسع فلسطين ان تقطع شوطاً بعيداً في مضمار النجاح فان الشرق يستورد الكميات الكبيرة من الخرداوات ودوات اللعب بمئات الوف الليرات. وهذه البضائع ترد من المانيا فقط، في حين ان لدينا الكثيرين من ذوي المواهب الذين في استطاعتهم صنع هذه المصنوعات كما ان الحاجة الى الفحم في فلسطين وهو من اهم ضروريات الصناعة في الوسع الاستعاضة عنه بالقوى الكهربائية، ولا سيما بعد ان ينتهي بناء محطات توليد الكهرباء قريباً في جسر المجامع.

واذا امعنا النظر في موقع فلسطين الجغرافي؛ وهي لا تلبث ان تصبح مركز الشرق الاوسط في التجارة والصناعة لقربها من ترعة السويس وانشاء مرفأ حيفا، فان ثمت ما يبعث على الامل الاكيد برقي بلادنا ونجاح الصناعة فيها. على ان كل هذه الامور لا يراها اولئك الاخصائيون الذين من طبقة المستر سمبسون.

بلغت قيمة واردات فلسطين في النصف الاول من سنة ١٩٢٠ — ٢،٣٨٨،٠٠٠ ليرة فلسطينية وبعبارة اخرى سبعة ملايين ليرة في السنة.

وهذه القيمة الهائلة تخرج من بلادنا سنوياً دو ان تعود. ومما لا شك فيه بان اموالنا هذه عماد الكثير من الصنائع في اوربا. فهلا تقدر الحكومة مبلغ الضرر العائد علينا من ورادات عظيمة المقدار كهذا؟.. لقد ورد في الاحصاء الرسمي للواردات بان قيمة الواردات في النصف الاول من هذه السنة من المنسوجات وانواع الملابس والاحذية وغير ذلك بما لا تقل قيمته عن ٢٠٠ الف ليرة. واني موقن بانه اذا سارت الحكومة على خطة صناعية ملائمة؛ يصبح في وسعنا صنع نصف هذه الواردات على الاقل في بلادنا. فان واردات مصر في السنة الماضية من المنسوجات القطنية والحريريه والملابس الصوفية وسائر امثال هذه البضائع قد بلغت ٩٬٨٩١،٠٠٠ ليرة وكان في وسعنا تصريف مصنوعاتنا في اسواقها اذا امدتنا الحكومة بشيء من المساعدة خذ لذلك مثلا ان مصر وسوريا كانتا تستوردان ظروف (مغلقات) الورق من المانيا فقط، وقد اخذنا نحن ايضا نصدر من هذه البضاعة اليهما. نعم انه توجد العراقيل الكثيرة في سبيل الصناعة عندنا؛ مثل قلة المال في ايدي اصحاب الصناعات، وصعوبة الحصول على القروض. وعدم وجود مخازن للتصدير، الا اننا نأمل بان تزول هذه العثرات قريباً وزوالها او تخفيف عبئها منوط بالحكومة دون غيرها.

هذا واني ارى وجوب الاشارة هنا الى ان ٩٨ ونصف في المائة من اهالي تل ابيب يرتزقون من الصناعة والتجارة. وهذا نادر جداً حتى في البلاد الرقية. مما يدل على مبلغ انتاج هذه المدينة التي نشأت ونمت بسرعة عجيبة؛ وفيها اليوم نحو ١١٠٠ من المشاريع الصناعية التي تخرج الى الاسواق جميع انواع البضائع سواء من المواد الغذائية ام مواد البناء والملابس، حتى الاسنان الصناعية، والظاهر ان كل هذه الامور لا تعد شيئا في نظر المستر سمبسون!...

* * *

بقي لدينا الان مسألة وسائل الدفاع واني واثق بانه لو حاول المستر سمبسون درس المسألة قليلا، لتوصل لنتائج غير نتائجه. فان البيان الرسمي يشير الى ان مقتضيات المعيشة قد هبطت في شهر اغسطس الماضي الى ٥٩،٣ في المائة ويرجع معظم الفضل في ذلك الى صناعتنا دون غيرها. وما دامت اثمان

فلسطين في الخارج

(تعديل الكتاب الابيض)

صرح المستر بيوين زعيم العمال المعروف بانه واثق بان الكتاب الابيض يعدل كثيراً .

وقد اتصل بمكاتب «هآرص» في لندن بان الحكومة ارسلت بلاغا الى الوكاله اليهودية يشتم منه تحسن في ماجريات الامور؛ ولكن لا يستشف منه الغاء «الكتاب الابيض» تماما .

(العناية الآلهية واليهود)

صرح المستر لويد جورج الى مكاتب «جويش كرونيكل» بانه يدعو جميع يهود «ويت شابل» الى اسقاط مرشح العمال . وزاد على ذلك قوله : ان العناية الآلهية قد منحت اليهود الفرصة لاظهار نفوذهم وسيطرتهم ، وانه واثق بانه يوجد مكان في فلسطين لملايين من الناس وان غاية وعد بلفور كانت ان يعطى لليهود وطنا قومياً محسوسا .

(بلدوين وتعهدات حكومته)

ارسل المستر ستانلي بلدوين زعيم المحافظين رسالة الى المنتخبين فى وايت شابل يقول فيها بان سياسة الحكومة فى مسألة فلسطين قد برهنت على انه لا يصح وضع الثقة فيها بان تحافظ على تعهداتها القومية.

(السلاح والحشيش يتفقان)

سرق مداد (قلم حبر) من احد طلبة مدرسة البوليس في القدس فى اواخر الاسبوع الماضي ولما اجري تفتيش الطلبة عثر عند احدهم وهو جندي عربي كمية من الحشيش و ٢٠ رصاصة بندقية ومسدس فصودرت جميعها واعتقل الجندي رهن المحاكمة .

(مصر و «البرموك»)

اصدرت الحكومة المصرية امراً بمنع دخول جريدة اليرموك الى القطر المصري .

(الى بوليس القدس!)

ألفتنا غير مرة نظر بوليس القدس الى شارع يافا مساء ايام السبت وطلبنا اليه منع السيارات والعربات من المرور في ذلك الشارع تفاديا مما عساه يحدث من الطواريء فلم نر منه اذنا مصغية لما يشكو منه الجمهور فاضطررنا الى تذكيره هذه الدفعة ايضا بواجباته وهو المسؤول عن ارواح العباد اولا وآخراً .

الملك حسين في عمان

وصل حيفا يوم الجمعة على ظهر دارعة بريطانية صاحب الجلالة حسين ملك الحجاز السابق يصحبه جلالة فيصل ملك العراق وصاحب السمو الملكي الامير عبد الله قادمين من قبرص وقد سافر جلالة الملك فيصل بالسيارة الى عمان ليتمكن من اللحاق بالطيارة التي ستقله الى العراق ، وسافر جلالة الملك حسين وسمو الامير عبد الله الى عمان بقطار خاص والمقول ان صحة جلالة الملك حسين جيدة .

(جزاء الاعتداء على صحافي)

حكمت المحكمة المركزية في يافا على المعتدي على صاحب «الصراط المستقيم» الذي نشرنا خبره في السجن شهرين

أخبار محلية

(شكوى صانعي الاحذية)

نشرنا في عدد مضى نبأ قيام صناع الاحذية للدفاع عن مصالحهم ازاء احذية الخارج التي اخذت تنتشر في الاسواق الى درجة لم يعد لصناع الاحذية المحليين باب للارتزاق والعيش . ومقابلة وفد منهم حاكم القدس ورفع ظلامتهم اليه . ونزيد على ذلك الآن ان حركة التذمر قد امتدت الى زملائهم في حيفا ، ولا ندري الآن ماذا عسى تفعل الحكومة في هذا الامر الحيوي الذي لا تتعلق به حياة الالوف من الاهلين فقط ؛ بل تسرب مئات الالوف من الليرات الى الخارج وكساد اهم فرع من الصناعات المحلية وبتنا نامل من الحكومة عملا نافعا في حماية المصنوعات المحلية على ما تفعله سائر الحكومات التي تعطف على رعاياها العطف الحقيقي .

الاسمنت والزيت والشكولاتة والاحذية والجوارب قد هبطت خلال السنوات الاخيرة بفضل مصنوعاتنا المحلية ، فعلى م يتظاهر المستر سمبسون اذاً فى غيرته القصوى على مصالح الاهلين ؟.. ومهما يكن من الامر فقد رأينا معظم البلاد الاوربية واميركا ايضاً تطبق خطة رفع الضرائب الجركية على واردات الخارج ولو لم تكن ثمت اخطار تهدد مصنوعات البلاد من الخارج . اما عندنا فان الضريبة الجركيه تافهة حتى عن البضائع الكمالية بينما نرى مصنوعاتنا ومنتوجاتنا معرضة الى اخطار مزاحمة بضائع الخارج لها وفى الوقت ذاته تندب حكومة فلسطين سوء حظها لقلة ايراداتها وعدم وجود المال بين ايديها ...

اما ما يتعلق بخطة اطلاق حرية التجارة او فرض الضرائب الجركية العالية على واردات الخارج ، فقد اختلف رأي الاخصائيين في ذلك . ومن الخطأ الفاحش ان يعتقد المرء ان انكلترا اطلقت حرية التجارة عن صفاء نية . والحقيقة هي لانها كانت خلال ٢٥ سنة قبل الحرب العالمية القابضة على صولجان الصناعة والتجارة في كافة انحاء العالم ، حيث كانت ترسل منتوجاتها عبر البحار ، سواء الى مستعمراتها او الى سائر الممالك والامصار ، فجعلت نفسها مثالا في حرية التجارة حيث فتحت ابواب بلادها امام منتوجات الخارج دون ان تخشى المزاحمة ، لان هذه لم تستطع مزاحمة مصنوعاتها . لا بل انها كانت تشكو رفع الضرائب الجركية في سائر البلاد . اما بعد الحرب ، فانه حينما اخذ العدد الكبير من البلاد ينهض من كبوته ، فقد اخذت حرية التجارة صورة شديدة ، حيث اخذت الدول الجديدة تفرض الضرائب الجركية العالية على واردات الخارج قصد حماية مصنوعاتها المحلية فاصبحت انكلترا والحالة هذه امام تغييرات جوهرية فى ماهية حرية التجارة ، وهذا ما بدا فى الصحف البريطانية وما دار فى مؤتمر الامبراطورية الخ .. ولهذا فليس من المنطق فى شيء ان نتحمل تبعة تلك المبادىء العتيقة دون غيرنا ..

ومما حواه تقرير سمبسون هذا من «الجواهر» قوله . «ان النتائج التى حصل عليها من الصناعات الكبيرة فى فلسطين من جراء رفع الضريبة الجركية لا تبرر هذه الخطة» . فهل راجع المستر نفسه فى معنى تحويل الجبال الصخرية والصحاري الرملية الى أفخر انواع الاسمنت ؟.. على أنه اية حكومة اخرى كانت تشير باعجاب الى مشاريع صناعية مثل «نيشر» التي يشتغل في مصنعها ٤٠٠ عامل ، وتزيد في ثروة البلاد نيفاً ومئات الوف الليرات سنويا .

ينتج مما تقدم بيانه ، بان ما نراه مما يتعلق بالصناعة الفلسطينية غير ما ارتآه المستر سمبسون فى تقريره . وقد اثبتنا فيما تقدم من الكلام الامور التالية:

١) يوجد مجال واسع لترقية جميع انواع المصنوعات في فلسطين ، وكذلك ايضاً صناعة النسج على اختلاف فروعها

٢) فرض ضريبة جمركية عالية عن مصنوعات الخارج لمصلحة المصنوعات المحلية بصورة مطلقة . وهذه مسألة حيوية لمصنوعات البلاد لا غنى لها عنها وقد علمنا من التجارب بان هذه الضريبة عامل على اتساع المشاريع الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها . اما الخوف من غلاء حاجيات المعيشة فهو خوف وهمي ; لان اثمانها آخذة في الهبوط المطرد بصورة ظاهرة منذ سنة ١٩٢٢ بفضل رقي صناعاتنا .

٢) يجب على حكومتنا ان تفهم في آخر الامر ، بان ميزانية فلسطين التجارية من اسوأ ما يكون فاذا لم تتدارك الامر قبل استفحاله فلا بد ان تصاب البلاد بالفقر المدقع . والعلاج الوحيد لذلك ؛ ان تمنع بكل الوسائل اخراج اموالنا الى الخارج يعنى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات . فان ما تسعى اليه كل بلاد انشاء الصناعات المحلية وترقيتها .

٤) ليس ما يغير الحالة الحاضرة بأحسن منها سوى خطة ايجابية تسير عليها الحكومة لمصلحة الصناعة الفلسطينية . واول ما يجب عمله فى هذه الحالة اعادة انشاء دائرة الصناعة وتعيين مدير لها يهتم بحماية الصناعة المحلية حق اهتمام ويعمل على ترقيتها وحينئذ تنظر الحكومة الى الصناعة الفلسطينية بغير العين التي تراها بها الآن .

اما اولئك الاخصائيون الذين يقدمون الينا . ولا يلبثون ان يصدروا احكامهم لاول وهلة ، فاننا نقول لهم اذا كنتم عقلا حقيقة ، وقد رأيتم ما عملناه فى هذه الصحراء القفراء فى هذا الوقت العصيب ، فتمعنوا فيما انتم قائلوه !... اما نحن اصحاب المصانع فلن ننكص على الاعقاب فاننا نسير الى الامام بخطى واسعة ثابتة وهو الجواب الحقيقي الذى نوجهه الى تقرير المستر سمبسون !..

أريه شنكار

شركة كهرباء يافا

(محدودة الضمان)

حضرة الفاضل

نتشرف باحاطة حضرتكم علماً ، بانه نظراً اقرب فراغ انشاء محطة القوى على الاردن التي ستبتدي بتوليد التيار الكهربائي في سنة ١٩٣٠ ذاتها، ونظراً لتخفيض اسعار التيار الكهربائي التي يمكن اجراءها حينئذ، فقد قررت شركتنا ان تسبق فتعين اسعار منخفضة لاستعمال الكهرباء في شئون الري (السقي) ابتداء من موسم الاسقاء عام ١٩٣٠

وقد قررت شركتنا ايضاً توسيع شبكات التوزيع التي نجريها بين بيارات ملبس ومنطقة الغراس على شاطئ البحر الابيض المتوسط.

فاذا كنتم حضرتكم مهتمين في تلقي تفصيلات عن كيفية تراكيب المحركات الكهربائية للاسقاء ، والفوائد الكثيرة الناتجة عن مثل هذه المحركات واسعار الاسقاء، وشروط الاتصال بشبكة الكهرباء وغير ذلك فتفضلوا بالاستعلام مكاتبنا في الاماكن التالية :—

في تل ابيب : يومياً بين الساعة ٩،٣٠ — ١٢ عدا ايام السبت
في ملبس : » » » ٤ — ٦ بعد الظهر عدا ايام الجمعة والسبت ووقفة الاعياد في عيون قارة : بين الساعة ٥ — ٧ مساء ايام الاحد والثلاثاء والخميس

أو مخابرتنا رأساً ، وسيزوركم حينئذ مندوبنا في الايام التي يعينها

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا، ودمتم — شركة كهرباء يافا محدودة الضمان

مطبعة ملول القدس